الأمم المتحدة
S/PV.8454

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٤٥٤**

الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر ويزينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1902361 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): يعاني الشعب السوري من البرد والشتاء القارس ودرجات حرارة عند مستوى التجمد وتساقط الثلوج والأمطار الغزيرة التي تسفر عن فيضانات تدمر الملاجئ وتجبر عشرات الآلاف من الناس على الانتقال. ملايين يعيشون تحت الخيام والقماش المشمع أو في مبان متضررة، بدون كهرباء أو تدفئة. هناك نقص حاد في جميع الأساسيات – من الأغطية إلى حليب الأطفال إلى الضمادات.

منذ أواخر العام الماضي، تقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بجمع الأموال لدعم السوريين في جميع أنحاء البلد بتقديم المواد الحيوية الأهمية المتصلة بفصل الشتاء، بما في ذلك الأغطية البلاستيكية لتقوية الملاجئ ومواقد الطهي ووقود التدفئة والبطانيات والسترات والملابس الشتوية. لقد جمعنا ٨١ مليون دولار، الأمر الذي سمح لنا بمساعدة ١,٢ مليون شخص. الدعم المستمر أمر بالغ الأهمية لكفالة إمكانية الوصول إلى جميع المحتاجين.

إن الطقس صعب بالنسبة للناس في إدلب، حيث ما زال خطر التصعيد العسكري يلوح في الأفق. خلال النصف الثاني من العام الماضي، كثيرا ما سلطت الضوء على الشواغل المتزايدة إزاء محنة ٣ ملايين شخص في إدلب والمناطق المجاورة في شمال غرب سورية، حيث ليس أمام المدنيين ببساطة أي مكان آخر يفرون إليه إن حدث توغل عسكري واسع النطاق في المنطقة. لقد أعقب اتفاق أيلول/سبتمبر بين روسيا وتركيا انخفاض كبير في الاقتتال البري والقصف الجوي. غير أن كانون الثاني/يناير شهد زيادة في القتال فيما بين الجماعات المسلحة من غير الدول، مما يعرض المدنيين للخطر ويؤدي إلى الإصابات والوفيات. واليوم، أكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على الاتفاق بين روسيا وتركيا، وأود أن أذكر المجلس بأن عملية عسكرية واسعة النطاق في إدلب سيكون لها عواقب إنسانية كارثية.

في الشهر الماضي، مدد المجلس الإذن الممنوح لعملية الإغاثة عبر الحدود إلى إدلب. يجري الوصول إلى مئات الآلاف من الأشخاص كل شهر بالمساعدات المنقذة للحياة من خلال العمليات عبر للحدود. يجب أن نظل قادرين على توفير الغذاء والدواء، والخيام، وإمدادات الشتاء بالغة الأهمية والمساعدات الأخرى.

لا يزال ٤٢ ألف شخص عالقين في منطقة الركبان على طول الحدود السورية الأردنية. الظروف في تلك المستوطنة العشوائية مستمرة في التدهور منذ آخر قافلة إنسانية إلى المنطقة، في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفيد بأن ثمانية رضع ماتوا منذ الشهر الماضي. مرة أخرى، الطقس البارد يزيد الحالة أسوأ. لذلك، فمن الأهمية بمكان أن تدعم الأطراف إرسال قافلة ثانية إلى منطقة الركبان. تشارك الأمم المتحدة على جبهات متعددة لكفالة إمكان حدوث ذلك، بما في ذلك عن طريق معالجة الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الروسي وحكومة سورية بشأن أمن القافلة وترتيبات رصد عمليات توزيع المعونة. سوف

تضم القافلة أكثر من ١٠٠ شاحنة تحمل إمدادات الإغاثة، مع التركيز على الغذاء ودعم الاستعداد لفصل الشتاء والمواد الصحية والتغذوية والخاصة بالأسر المعيشية ولوازم المياه والصرف الصحي. وستستمر حملة التحصين التي بدأتها القافلة الأولى، وسيجري الفريق استقصاء للنوايا للمساعدة في تحديد حلول دائمة لهؤلاء الأشخاص في تلك المستوطنة العشوائية.

وستجري زيادة تعزيز الرصد، بدءا من موقع تفريغ الشحنات إلى نقاط التوزيع حيث يتسلم المستفيدون المساعدات، حيث يرافق القافلة حوالي ٢٥٠ فردا من الأمم المتحدة الهلال الأحمر العربي السوري. ويعتزم الفريق البقاء في الركبان لمدة أسبوع على الأقل لإتاحة وقت كاف لرصد عمليات التوزيع وإجراء استقصاء النوايا وتحصين أكبر عدد ممكن من الأطفال. فيما يتعلق بالأمن، ولتفادي أي تدخل، فقد اتفقنا على أنه، بدءا من دخول منطقة الحظر البالغ طولها ٥٥ كيلومترا وحتى موقع تفريغ الشحنات، ستكون هناك منطقة فاصلة بطول خمسة كيلومترات بين الجماعات المسلحة الموجودة في المنطقة والقافلة. غير أنه يجب توفير الحماية للأفراد المرافقين للقافلة عند موقع التفريغ وفي موقع إقامتهم، ويلزم توفير الأمن داخل المستوطنة العشوائية، حيث ستجري عملية التوزيع وتتم إقامة مواقع لتحصين الأطفال وحيث سيقوم المكلفون بعملية التعداد بإجراء الاستقصاء.

وقد تلقينا موافقة شفوية في ٢٧ كانون الثاني/يناير من وزارة الخارجية في دمشق بإمكان المضي قدما في القافلة. كما تلقينا ضمانات أمنية من الاتحاد الروسي وقوات التحالف الدولي. ويجري حاليا التخطيط لبدء تحميل الشاحنات قبل نهاية الأسبوع، ولكي تنطلق في مهمتها بحلول ٥ شباط/فبراير. إننا نهيب بجميع الأطراف كفالة المضي في ذلك قدما دون مزيد من التأخير.

وإذ أنتقل إلى شمال شرق البلد، نحن نشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني للعمليات العسكرية الجارية في جنوب شرق دير الزور، حيث تشرد الآلاف ولا يزال عدد غير معروف من الأشخاص محاصرا تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. لقد أسفرت الغارات الجوية والقتال البري المكثفين والمستمرين عن سقوط عشرات المدنيين وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية الحيوية.

لقد شرد حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، منذ كانون الأول/ديسمبر من منطقة الهجين إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة. وقد تعرضوا لأعمال عدائية وأخطار المتفجرات والبرد الشديد وخضعوا لعمليات تفتيش أمني مطولة، لم يتلقوا خلالها سوى الحد الأدنى من المساعدة. وتلقينا تقارير عن وفاة ٢٥ طفلا إما أثناء الانتقال أو بعد قليل من وصولهم إلى المخيم. نحن نقوم بتكثيف جهودنا للاستجابة للحالة في مخيم الهول، لكن الناس ما زالوا يصلون في حالة حرجة، مع تقارير عديدة تفيد بأنهم نقلوا بصورة غير طوعية، وأن وثائقهم قد صودرت، وأن قدرتهم على الحركة لا تزال مقيدة وأنهم يفضلون التماس المأوى مع أفراد الأسرة أو المعارف في دير الزور. وإنني أدعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى بذل قصارى الجهد لحماية المدنيين والسماح لها بحرية التنقل بحثا عن الأمان والخدمات الأساسية في أماكن يختارونها.

لقد أبلغنا المجلس مرارا عن المخاطر غير المقبولة التي تشكلها الألغام والذخائر غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات الخطرة في جميع أنحاء سورية. ولذلك يسعدني أن يكون بمقدوري تأكيد أن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دشنت أمس مشروعها الأول انطلاقا من دمشق، عقب فتح مكتبها في العام الماضي. ويجري تدريب حوالي ٢٥ سوريا من الرجال والنساء على التوعية من أخطار المتفجرات. ولا تبرح دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام جاهزة للنشر والمساعدة في الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في الرقة، حال منحت السلطات إذنا بهذا النشر.

والمنظمات الإنسانية في حالة تعبئة كاملة جميع أنحاء سورية لتلبية احتياجات السكان. وبالتشاور مع الحكومة واسترشادا بالمبادئ الإنسانية، فإننا نعمل الآن على وضع اللمسات الأخيرة على الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٩. ونعمل على كفالة استكمال خطتنا للاستجابة الإنسانية قبل انعقاد مؤتمر بروكسل المقبل. هذه الوثائق تستند إلى تقييم دقيق للاحتياجات جرى خلال العام الماضي، بما في ذلك في المناطق التي شهدت مؤخرا تغييرا في السيطرة، مثل الغوطة الشرقية وجنوب غرب إدلب وجنوب البلد.

ويظل الرصد والتقييم محور جهودنا. في الأشهر الثلاثة الماضية من عام ٢٠١٨، قامت الأمم المتحدة، على سبيل المثال، بموافقة من الحكومة، بما يقرب من ١ ٠٠٠ بعثة في جميع أنحاء سورية، ٧٥ في المائة منها لأغراض الرصد والتقييم، مما أتاح لنا أن نفهم بقدر كبير من التفصيل ونرفع تقارير موثوقة إلى المانحين عن الكيفية التي تستخدم بها أموالهم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على بعض الأولويات الحالية التي نلتمس فيها مساعدة المجلس.

أولا، إن دعم جميع الدول الأعضاء مطلوب لكفالة احترام وحماية الأطراف للمدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص إلى شمال غرب وشمال شرق البلد. ومرة أخرى، لا بد من تجنب هجوم عسكري شامل في إدلب والمناطق المحيطة بها بأي ثمن.

ثانيا، يجب السماح لقافلة المساعدات الإنسانية إلى الركبان بالمضي قدما على النحو المقرر.

ثالثا، يجب على جميع الأطراف أن تيسر الوصول الإنساني الآمن والمنتظم والمستدام حتى نتمكن من إجراء تقييمات للاحتياجات الإضافية، وإيصال المساعدات إلى جميع المناطق التي هي في أشد احتياج ورصد أثر أنشطتنا.

رابعا، سأعود حيث بدأت، ثمة حاجة لتمويل الاحتياجات الفورية المنقذة للحياة في سورية لمساعدة الناس خلال هذا الشتاء القارس، وأيضا لكفالة تمويل جيد للبرامج الإنسانية في خطتنا للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩. سيكون مؤتمر بروكسل في ١٣ و ١٤ آذار/مارس علامة حاسمة في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطته القيمة. ولا يفوتني هنا أن أشيد بكافة العاملين في المجال الإنساني والطبي وأحييهم على ما يبذلونه من جهود في الميدان من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في سورية، وذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة في كثير من الأحيان، والدليل على ذلك العدد المرتفع من القتلى والجرحى من العاملين في مجال الإغاثة. وسأدلي ببياني هذا نيابة عن القائمين بصياغة الملف الإنساني السوري – ألمانيا وبلجيكا والكويت.

نجتمع اليوم في أول جلسة لمجلس الأمن في عام ٢٠١٩ بشأن الوضع الإنساني السوري، وذلك بعد طيّ صفحة عام ٢٠١٨، والتي شهدت وللأسف استمراراً للأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية. ومن المناسب هنا أن نقف للحظة لمراجعة الموقف. فالإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة تفيد بأن هناك ما يقرب من ١٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية – أكثر من ٥ ملايين منهم من الأطفال – فضلاً عن وجود أكثر من ٥,٦ مليون لاجئ مسجلين في الدول المجاورة، منهم ٢,٥ مليون طفل، كما يعيش أكثر من مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها. إن وراء هذه الأرقام المفزعة قصصا لا تحصى للمعاناة الإنسانية المستمرة للمدنيين السوريين – من أطفال ونساء وشيوخ – الذين أصبحوا ضحايا لأحد

أبشع النزاعات في تاريخنا المعاصر. ومع استمرار هذه المعاناة الإنسانية، يتعين على المجتمع الدولي بشكل عام، والأطراف المعنية بالنزاع بشكل خاص، العمل بشكل موحد لتحسين الأوضاع الإنسانية وإيصال المساعدات إلى سورية، والسعي لإحداث فرق ملموس للمدنيين على أرض الواقع.

ومع دخولنا عاماً جديداً، لا تزال هناك تحديات إنسانية على أرض الواقع. ولا تزال هناك تحديات وعراقيل وقيود، إما بيروقراطية أو أمنية أو غيرها، تحد من وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام إلى المحتاجين إليها. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق إلى جميع أنحاء سورية. ونشدّد على الحاجة لإيصال هذه المساعدات إلى مستحقيها بحياد ودون تمييز ووفق كافة المبادئ الإنسانية وبناء على الاحتياجات الفعلية. إن سورية وغيرها من الدول المجاورة تشهد شتاء باردا، وهو ما تسبب في تفاقم الأوضاع المعيشية المتدهورة لكثير من المحتاجين، الأمر الذي أدى إلى وفاة عدد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد أصدرت اليونيسف بياناً بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير يستدعي أن يحرّك ضمائرنا وإنسانيتنا جميعاً، جاء فيه،

”لا تزال حياة الأطفال قصيرة بسبب ظروف صحية يمكن منعها أو معالجتها. لا توجد أعذار لهذا الأمر في القرن الحادي والعشرين. يجب أن تنتهي الآن هذه الخسائر المأساوية في الأرواح والتي هي من صنع البشر ... فالتاريخ سوف يحاسبنا على هذه الوفيات التي كان بالإمكان تجنبها بالكامل“

ولا بد من التطرّق إلى استمرار المعاناة المأساوية لـ ٠٠٠ ٤٢ شخص من سكان مخيم الركبان اليائسين الذين يعتمدون على وصول المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، خاصة النساء والأطفال الذين يشكلون ما يقارب ٨٠ في المائة من سكان المخيم. وكنا على أمل في أن تمهد القافلة الأخيرة التي وصلت للمخيم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الطريق لبداية وصول مستدام للمساعدات لسكانه، إلا أن ذلك لم يحصل حتى الآن. وعدم وصول المساعدات لسكان مخيم الركبان أمر غير مقبول على الإطلاق. وكما سمعنا من السيد لوكوك، فإن الأمور تسير قدماً فيما يتعلق بالقافلة الأخيرة للركبان، ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون من أجل تمكين وصول المساعدات بشكل فوري وآمن ومستدام ودون عوائق إلى هذا المخيم، ومنح الموافقات اللازمة بشكل سريع.

إن حماية المدنيين من النزاع والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان تظلّ أحد أكبر التحديات في الأزمة السورية منذ اندلاعها في عام ٢٠١١. وإننا نتابع عن كثب التطورات في شمال سورية، ونجدد تأكيدنا على ضرورة استمرار مذكرة التفاهم الروسية – التركية بشأن وقف إطلاق النار في إدلب، تلك المحافظة التي يقطنها ما يقارب ثلاثة ملايين شخص – نصفهم من النازحين داخلياً. بل يجب وقف إطلاق النار في كافة أنحاء سورية من أجل تمكين وصول المساعدات الإنسانية وإجلاء المصابين والمرضى، وفقاً للقانون الدولي وكما هو منصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). فالأوضاع في محافظة إدلب هشة، ونتذكر جميعاً ما سبق أن حذر منه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لوكوك من أن عملية عسكرية في إدلب قد تؤدي إلى أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين.

وأدى القتال في مناطق مختلفة من سورية خلال الأسابيع الماضية، بما فيها في دير الزور، إلى سقوط عشرات الضحايا من المدنيين. ويواجه النازحون، بسبب تلك الاشتباكات المسلحة، مخاطر جسيمة، مثل التعرض للقتل أو الإصابات بواسطة المتفجرات أو البقاء دون مأوى أو طعام أو ماء لفترات طويلة في ظل الأجواء الباردة. كما أدى التصعيد في أعمال العنف إلى تدمير البنية التحتية المدنية. وإننا نؤكد من جديد على وجوب

اتخاذ كافة الأطراف جميع التدابير لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفق التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ندعو إلى احترام الأطراف لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالبنية التحتية المدنية، وبخاصة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المستشفيات والمرافق الصحية في النزاعات.

وندين بشدّة اعتقال الأشخاص تعسفاً وتعذيبهم، خصوصاً في السجون ومراكز الاحتجاز، فضلاً عن عمليات الاختطاف المتكررة وأخذ الرهائن والاختفاء القسري، وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات وإطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفاً، بدءاً بالنساء والأطفال، فضلا عن المرضى والجرحى والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والصحفيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. إن اختطاف وقتل أحد العاملين في المجال الإنساني في محافظة إدلب في وقت سابق من هذا العام عمل مشين، وندينه بأشد العبارات. وذلك تذكير لنا جميعاً بأن العاملين في المجال الإنساني يخاطرون بأرواحهم يومياً لمساعدة الآخرين، ولا يقع على أطراف النزاع التزام بحماية حياة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وحسب، بل أيضاً بضمان قدرتهم على العمل دون عوائق وخوف.

ويجب أن تكون هناك مساءلة لأولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ونحن ثابتون في التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب، مجددين في هذا السياق دعمنا لعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية.

وفيما يتعلق باللاجئين، نجدد تأكيدنا على أن أي عودة لهؤلاء اللاجئين السوريين إلى ديارهم يجب أن تكون عودة آمنة وطوعية وكريمة، التزاماً بالشروط والمعايير الدولية التي حددتها بوضوح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لذلك. وتتعارض تدابير من قبيل الاعتقال التعسفي ونزع الملكية، على سبيل المثال لا الحصر، مع أي جهود تُمكّن اللاجئين السوريين من العودة. كما نرفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديمغرافية في سورية.

ونُعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص، السيد غير بيدرسن، وعلينا أن نعمل معه للدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، والتي تمثل الطريق الوحيد للتوصل إلى حل مستدام للأزمة وتجنب مزيد من المعاناة الإنسانية في سورية، وذلك عبر تسوية سياسية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

ختاماً، ستواصل ألمانيا وبلجيكا والكويت، بصفتهم القائمين على الصياغة ومن أكبر المانحين للاستجابة الإنسانية لسورية، بذل قصارى جهدهم للتخفيف من معاناة الشعب السوري وضمان اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته وعلى العمل الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه لدعم الشعب السوري.

في الشهر الماضي، أعاد مجلس الأمن التأكيد على الأحكام الرئيسية للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) (انظر S/PV.8423). ومن بين المبادئ الأساسية التي تنص عليها هذه الأحكام ضمان التنفيذ الآمن والفوري والمستدام لإيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين من خلال أقصر الطرق وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ويشمل ذلك الموافقة على إيصال المعونة من دمشق إلى مخيم الركبان للمشردين داخلياً وتيسير ذلك. وقد علمنا أن النظام السوري أصدر أخيراً موافقة شفوية على إيصال المعونة الإنسانية اللازمة على وجه السرعة إلى الركبان، كما أبلغنا وكيل الأمين العام لوكوك. والموافقة الأولية على القافلة تطور مُرحَّبٌ به جداً. ومع ذلك، يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن ما نحتاج إليه حقاً هو استمرار وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى الركبان وإلى جميع أنحاء سورية على السواء.

وسيسمح تسيير قافلة ثانية للعاملين في مجال تقديم المعونة من الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بإيصال الأغذية

والأدوية ولوازم الاستعداد لفصل الشتاء. ومن شأن إيصال هذه الأشياء إنقاذ أرواح الناس. وندعو دمشق إلى إصدار جميع الموافقات الخطية المعلقة والسماح لتلك القافلة بالمضي قدما دون مزيد من التأخير. ومن المهم للغاية أن تشتمل القوافل على جميع المساعدات المطلوبة، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. وكجزء من إيصال هذه المساعدات، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة أيضا على إجراء دراسة استقصائية لنوايا السكان في الركبان. والدراسة الاستقصائية لنوايا السكان في الركبان ستساعد في تيسير مغادرة المشردين داخليا الذين يرغبون في ذلك للمخيم بصورة آمنة وطوعية وكريمة وعلى نحو مستنير. ونؤكد مجددا أن مغادرة أي من المشردين داخليا للركبان يجب أن تكون آمنة وكريمة وطوعية. ويجب عدم إرغام السكان على يد النظام أو حلفائه بأي شكل من الأشكال. ومن الضروري أيضا السماح للمشردين داخليا بالانتقال في الوقت الذي يحددونه وإلى الوجهة التي يختارونها.

إن استمرار النظام السوري في تجاهل قرارات مجلس الأمن التي تأذن بإيصال المعونة الإنسانية يُذكرنا بضرورة أن نظل يقظين وأن يُخضع مجلس الأمن دمشق للمساءلة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة وروسيا من أجل التخفيف من حدة الشواغل الإنسانية في الركبان وفي جميع أنحاء سورية.

وقد وفرت الولايات المتحدة والتحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الضمانات الأمنية اللازمة لتمكين القافلة من المضي قدما، تماما كما فعلنا قبل القافلة التي تم تسييرها في تشرين الثاني/نوفمبر. والولايات المتحدة يمكنها دعم هذا الجهد بفضل تحرير التحالف لأكثر من ٩٩ في المائة من الأراضي التي كان تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر عليها سابقا في سورية. واسمحوا لي أن أكون واضحا. إن ذلك لا يعني نهاية الحملة لدحر التنظيم، ولا يقلل من التزام الولايات المتحدة بدحر تنظيم الدولة الإسلامية بشكل دائم. ونقدر الإسهامات والالتزام المستمر من جانب شركائنا الدوليين في التحالف العالمي. فالمساعدة في تحقيق الاستقرار أمر بالغ الأهمية لكفالة هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بصورة دائمة. كما نقدر ونشكر شركاءنا الذين يعملون معنا على أرض الواقع، وسنواصل العمل معهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شمال شرق سورية. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لمساعدة المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية على التعافي والحيلولة دون عودته إليها.

تواصل الولايات المتحدة مراقبة الأوضاع الإنسانية في محافظة إدلب عن كثب. ولا يزال وصول الأمم المتحدة إلى إدلب من دمشق شبه مستحيل. ومن ثم، فإن المساعدة الإنسانية عبر الحدود تشكل شريان حياة أساسيا ويجب السماح بإيصالها إلى المستفيدين المقصودين وتيسير ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم ألا يدخر المجلس وسعا لكفالة صمود اتفاق وقف إطلاق النار التركي – الروسي في إدلب. وموقف الولايات المتحدة بشأن إدلب واضح. وكما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك، فإن أي تصعيد عسكري من قبل النظام وحلفائه في إدلب سيكون كارثيا للملايين من البشر هناك وبالنسبة للاستقرار في البلدان المجاورة لسورية. ويجب علينا أن نعمل معا للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب الذي يوفر الحماية حاليا لثلاثة ملايين من المدنيين السوريين.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته بشأن آخر تطورات الحالة الإنسانية في سورية. ونشيد به وبفريقه على العمل المهم للغاية الذي يقومون به.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات العنيفة الأخيرة في العديد من أنحاء سورية، والتي تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين

في المناطق المعنية. فهذه الهجمات تقوض الجهود المبذولة حاليا للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في سورية. ولذلك، يدعو وفد بلدي جميع أطراف النزاع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد خطر وقوع حوادث إنسانية.

وتود إندونيسيا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط تثيرها الإحاطة: أولا، الحاجة الملحة إلى التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية؛ وثانيا، التوصل إلى تسوية سياسية؛ وثالثا، تفادي التصعيد.

أولا تشدد إندونيسيا على الحاجة الملحة إلى تخفيف المعاناة المستمرة للملايين من الناس في سورية، الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية. ويعتقد وفد بلدي أنه يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية في سورية على سبيل الأولوية. وهذا أمر بالغ الأهمية، حيث لا يزال حوالي ١١,٧ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم نحو خمسة ملايين طفل. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وقد أدى فصل الشتاء إلى تفاقم الحالة بشدة، ولا سيما بالنسبة للأطفال.

ومع ذلك، كان من دواعي سرورنا إيصال معونات إنسانية إلى الركبان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونرى من المشجع أيضا أن نسمع من وكيل الأمين العام بأنه يُنتظر تسيير القافلة الثانية في بداية الأسبوع المقبل لإيصال المساعدات إلى الآلاف من المحتاجين في الركبان، بمن فيهم النساء والأطفال. ونحث جميع الأطراف على أن تكفل استمرار الجهود الإنسانية دون عوائق، وفقا لروح القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي يشدد في الفقرة ١ منه على ضرورة ”تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سوريا في عام ٢٠١٩“. ومن ثم، فمن المهم للغاية أن تكفل جميع الأطراف إيصال المساعدة بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة والمدنيين المحتاجين. إن أرواح المدنيين في خطر، ويتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية.

ثانيا، فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية، من الواضح، حيث أكد الكثيرون مرارا وتكرارا، أن غياب الحل السياسي سيؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني في سورية. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل إندونيسيا دعم عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وترحب إندونيسيا بسلسلة الاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص غير بيدرسن مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونحن على استعداد لدعم تنفيذ ولايته للمساعدة في إنهاء النزاع. ويقدر وفد بلدي أيضا الجهود الجارية والدعم المقدم من مختلف البلدان في النهوض بعملية السلام، بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

ثالثا، فيما يتعلق بتجنب التصعيد، وهو أمر بالغ الأهمية، فإن من المهم للغاية كفالة عدم تصعيد النزاع بأي شكل، لأننا لا نستطيع تحمل أي انتكاسة وما سيترتب عليها من عواقب إنسانية. وعليه، فإننا نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى وقف كل الهجمات وأعمال العنف الموجهة ضد المدنيين، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدنية، وإلى الإحجام عن أي خطوات قد تعرض اتفاق وقف إطلاق النار المستمر للخطر. ويؤكد وفد بلدي أن من واجب جميع الأطراف العمل لضمان نجاح كل الجهود الإنسانية من خلال احترام جميع مبادئ القانون الدولي الإنساني.

لقد استمرت المعاناة لفترة طويلة جدا. فلنمنح السلام فرصة لتحويل دورة العنف المتصاعد إلى دورة حوار ومصالحة. وأخيرا، وكما ذكرت وزيرة خارجية إندونيسيا في الأسبوع الماضي في هذه القاعة،

”وندعو جميع الأطراف إلى كفالة نجاح تلك العملية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم

المتحدة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مسار ملموس نحو السلام'' (S/PV.8449، صفحة ١٥).

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مارك لوكوك على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

إننا نتشاطر القلق إزاء الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، وهي محافظة تقع تحت السيطرة الفعلية لمقاتلين من تحالف جبهة النصرة مع هيئة تحرير الشام، ويرجع ذلك إلى أن عناصر المعارضة المسلحة المعتدلة قد أُجبرت على مغادرة المنطقة. وانتهاكات وقف إطلاق النار آخذة في الازدياد. فمنذ توقيع المذكرة الروسية – التركية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، جرى الإبلاغ عن أكثر من ١٠٠٠ انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار، وهو ما أدى إلى مقتل ٦٥ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠٠ بجروح. وقد قلنا، من البداية، إن تجميد حالة في منطقة يوجد فيها إرهابيون لن يدوم طويلا. ولا يمكن اعتبار نهج كهذا خيارا مستداما على المدى الطويل لحماية السكان المحليين.

ومن دواعي الأسف أن التطورات المتعلقة بالحالة تؤكد صحة آرائنا. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب المحادثات بين الزعيمين الروسي والتركي في موسكو في ٢٣ كانون الثاني/يناير، تم تكثيف العمل لوضع تدابير فعالة وقابلة للتطبيق ومتفق عليها فيما يتعلق بمنطقة تخفيف التوتر في إدلب. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال مؤتمر القمة الروسي – التركي، جرت مناقشات بشأن التعاون في شمال شرق سورية، وخاصة عن طريق الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها الأساس القانوني الثنائي القائم بين تركيا وسورية للتعاون في مكافحة الإرهاب.

إن موقفنا لم يتغير. فأفضل طريقة لتحقيق استقرار الحالة في شمال غرب وشمال شرق سورية هي وضع تلك الأراضي تحت سيطرة السلطات الشرعية للجمهورية العربية السورية.

وهذا لن يفيد سورية فحسب، بل سيخفف أيضا مخاوف البلدان المجاورة من حيث حماية أمنها القومي. إن تحقيق الاستقرار شرط مسبق ضروري لإحراز تقدم جاد على الجبهة الإنسانية. فذلك سيمكن السوريين من العودة إلى الحياة الطبيعية، ووسيساعد في تفادي حالة يبدأ فيها الناس العاديون بالشعور بصلات القربى مع الإرهابيين. ولذلك، يجب بذل جهود مشتركة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في البلد، وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون وضمان حق اللاجئين والمشردين داخليا غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم.

ونرى أنه من غير الأخلاقي – وهذا أقل ما يمكن أن يقال – اتباع نهج انتقائي في تقديم المساعدة للسكان السوريين. إن تسييس المساعدات الإنسانية أمر غير مقبول. ولا يمكننا أن نكتفي بلوم الحكومة السورية بينما نختار أن نتجاهل، على سبيل المثال، ما حدث في الرقة أو ما يحدث حاليًا في الركبان.

إن روسيا، ورغم الشواغل العديدة بشأن كيفية التعامل مع المساعدات الإنسانية في سورية، ترحب دائماً بالمبادرات التي من شأنها أن تساعد السكان، كما كان الحال مع تمديد آلية المساعدة عبر الحدود وتنظيم أول قافلة من المساعدات الإنسانية في الركبان، وكذلك الآن بتنظيم القافلة الإنسانية الثانية في الركبان.

وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية على نحو عام في سورية لا تزال صعبة، فإننا لا نستطيع إنكار وجود بعض الاتجاهات الإيجابية، كما أكدت الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي المناطق التي استقرت وتحررت من الإرهابيين، تعود الحياة إلى طبيعتها. ويدرك اللاجئون السوريون هذا ويقررون العودة طواعية إلى ديارهم، في سياق عملية مستدامة على نحو متزايد، بمساعدة المركز الروسي للمصالحة بين الجانبين المتعارضين في الجمهورية العربية السورية. وقد أصبحت العشرات من نقاط العبور قادرة على أداء وظائفها، بما في ذلك

نقطة جوية واحدة في دوفالي، وواحدة بحرية في بانياس، عاد من خلالها آلاف الأشخاص إلى سورية.

وستواصل روسيا تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري بشكل غير مسيّس. ومنذ بدء عملية التسوية، قام المركز الروسي للمصالحة بين الجانبين السوريين المتناحرين، بتنفيذ ٠٥٢ ٢ عملاً إنسانياً، مما وفر ٢٣٨,٥ ٣ طن من السلع الإنسانية. ويجري تعزيز تقديم المساعدة لإعادة بناء الهياكل الأساسية وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين. واعتبارا من ٢٧ كانون الثاني/يناير، تمت إعادة بناء ١١٧ ٣١ منزلا و ٧٢٦ مدرسة و ١٣٤ مرفقا طبيا وتم إصلاح ٩٨٦ كيلومترا من الطرق.

ونحن على ثقة بأن أولئك الذين يهتمون حقاً بمصير السوريين العاديين سيتمكنون قريباً من تغيير مواقفهم المتحيزة ويضعون سياسات الجزاءات الانفرادية جانباً، ويلتزمون بإعادة بناء ما تم تدميره واستعادة الحياة الطبيعية للسكان.

وبالإضافة إلى الجهود الإنسانية والجهود الرامية إلى وقف التصعيد، وبالتعاون مع شركائنا الأتراك والإيرانيين وبالتنسيق مع الأطراف السورية والأمم المتحدة، فإننا نواصل عملنا المضني على المسار السياسي والجهود المبذولة للمساعدة على إطلاق عمل اللجنة الدستورية في جنيف.

وأكدت الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص، غاير بيدرسن إلى موسكو في ٢١ كانون الثاني/يناير، ومفاوضاته مع وزير الخارجية لافروف ووزير الدفاع شويغو، الالتزام بمواصلة العملية السياسية بقيادة سورية بمساعدة الأمم المتحدة.

ونحن مقتنعون بأن الاجتماع المقبل للدول الضامنة لاتفاق أستانا المقرر عقده في منتصف شهر شباط/فبراير، سيعطي قوة دفع إضافية لعملية تسوية المسألة السورية. إننا نحث كل أولئك الذين يريدون حقاً أن يروا عودة السلام إلى سورية إلى الانخراط بشكل بنّاء في جهودنا. ويتمثل السبيل الوحيد في التعاون الصادق، وستكون لأي محاولة ”من وراء الكواليس“ لفرض آراء على المبعوث الخاص أو ثني الدول العربية عن تطبيع العلاقات مع دمشق، نتائج عكسية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد مارك لوكوك على إحاطته، التي كانت كما هو الحال دائما مفيدة للغاية، وأكرر الإعراب له عن إعجابنا بعمله وكذلك عمل فريقه فيما يخص مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية في سورية. أود أيضاً أن أشيد بألمانيا وبلجيكا اللتين ستضطلعان إلى جانب الكويت، بالمهمة الرئيسية للصياغة فيما يخص سورية. كما أشكر السويد والكويت على عملهما الرائع، لا سيما فيما يتعلق بالقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي اعتمد في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي جدد تقديم المساعدات عبر الحدود.

وسيكون من غير المسؤول استهانتنا بالحالة في سورية، مع دخول البلد عامه التاسع من النزاع، ولا يزال التهديد بالمزيد من التصعيد أمرا حقيقيا. ولهذا السبب، يجب أن نواصل التعبئة الكاملة حول ثلاث أولويات رئيسية: الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ وضمان التوصل إلى حل سياسي دائم في سورية.

فيما يتعلق بالأولوية الأولى، الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب على المدى الطويل، حيث أتاح الاتفاق الروسي – التركي بشأن إدلب منع تنفيذ هجوم جديد، والذي كان من شأنه أن يؤدي إلى عواقب إنسانية وأخرى تتعلق بالهجرة والأمن في جميع أنحاء المنطقة وكان سيؤدي إلى تراجع احتمالات التوصل إلى حل سياسي. لقد أيدنا وقف إطلاق النار الذي نص عليه، وهو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ولا تزال الحالة في إدلب متوترة للغاية، مع قيام الجماعات الإرهابية بتكثيف جهودها للسيطرة على تلك المنطقة. ولا يمكننا استبعاد السيناريو الأسوأ، وبالتالي، يجب أن نفعل كل شيء ممكن للحفاظ على

وقف إطلاق النار على المدى الطويل، تمشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها في القمة الرباعية التي عقدت في اسطنبول. ويجب أن يشكل ذلك أولوية مطلقة لجميع أصحاب المصلحة، لأنه الطريقة الوحيدة لحماية ٣ ملايين مدني يعيشون في إدلب، بما في ذلك العاملين في المجالين الطبي والإنساني. ويعلم الجميع أنه منذ بداية النزاع، قتل أو جرح المئات من العاملين في المجال الإنساني. ولذلك، يتعين علينا أن نؤكد حقيقة أن جميع الأطراف بحاجة إلى احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي.

وتتجلى الأولوية الثانية في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى كامل الأراضي السورية. ويتابع النظام السوري بلا هوادة استراتيجيته المتمثلة في تسييس المساعدات من خلال وضع عقبات أمام إيصال المساعدات. وبالفعل، فإن أبسط الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية أو تحركاتها، تخضع للتراخيص التي تمنح بعد أخذ ورد.

وأود أن أذكر هنا أيضا أن النظام لم يتردد في تجريم المنظمات الإنسانية لأسباب سياسية. ومن الصعب بشكل خاص أن نفهم أن النظام تمكن لأكثر من شهرين من تأخير القافلة المتجهة إلى مخيم الركبان، حيث يعيش أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص في ظروف لا إنسانية. ومن الضروري توجيه قافلة جديدة على الفور. إننا ندعو مرة أخرى، جميع الأطراف الفاعلة التي لها تأثير على النظام إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق وبشكل مستمر إلى جميع أنحاء الأراضي السورية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي. وينبغي احترام حتمية الحصول على المساعدات الإنسانية في جميع المراحل، من تقييمات الاحتياجات المستقلة إلى تنفيذ ومتابعة المشاريع الإنسانية، من أجل ضمان وصول المعونة إلى الفئات الأكثر ضعفاً من السكان.

وفي المناطق التي لا تخضع لسيطرة النظام، من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي بأكمله بذل جهوده لمساعدة أولئك الذين هم في حالة من عدم اليقين المتزايد. وهنا أفكر خاصة في الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلد. وفي الشمال الشرقي، يجب أن تظل تعبئتنا للاستجابة لاحتياجات الناس كاملة، لأن هذا واجب إنساني وسيساعد أيضا على منع أي عودة لتنظيم داعش إلى المنطقة. وفي الشمال الغربي، يجب على جميع الأطراف الفاعلة التحلي بأقصى قدر من اليقظة، بالنظر إلى أن الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، وهنا أفكر على وجه الخصوص في هيئة تحرير الشام التي عززت سيطرتها المدنية والعسكرية.

أخيرا، وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل إنساني مستدام في غياب عملية سياسية ذات مصداقية. فسورية اليوم توجد في مفترق الطرق. وفي حين أن المخاطر لا تزال هائلة في إدلب وفي أماكن أخرى، إلا أننا لا نزال مقتنعين بأن اليوم، ولأول مرة منذ ثماني سنوات، هناك فرصة متواضعة للغاية لإيجاد سبيل لحل النزاع السوري.

غير أن تلك الفرصة قد تختفي قريبا. إن من الأهم والأكثر إلحاحا من أي وقت مضى أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم ويشرعوا في عملية سياسية ذات مصداقية، تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). تلك هي مهمة المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد غير بيدرسن، الذي نعيد تأكيد دعمنا الكامل له.

وأود أن أكرر التأكيد على التمييز بين المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار. فالمعونة الإنسانية حاجة عاجلة، مع مراعاة مبادئ الحياد الصارم والنزاهة والاستقلالية. فيتعين تمييزها عن إعادة الإعمار التي لن تكون ممكنة إلا عندما تبدأ عملية انتقال سياسي لا رجعة فيها وشاملة للجميع وذات مصداقية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن غياب إعادة الإعمار ليس هو ما يمنع العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين، إنما هو غياب الضمانات على سلامتهم، وبصفة خاصة في مواجهة

الاعتقالات التعسفية والتجنيد القسري والسخرة ونزع الملكية وفقدان وثائق الهوية. إن استمرار تلك الممارسات من قبل النظام السوري في المناطق التي استعادت السيطرة عليها في الآونة الأخيرة أمر غير مقبول على الإطلاق وينبغي إدانته على هذا النحو. ولذلك، لا غرابة في أن عددا قليلا جدا من اللاجئين قد فضل العودة إلى سورية، كما يتضح من الإحصاءات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وعلى تلك الخلفية، حيث يتسع نطاق المحتمل بوجه خاص، أود أن أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن بصفة خاصة إلى الوقوف معا لكسر حلقة المأساة السورية وإيجاد زخم إيجابي بغية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في سورية. فإحراز تقدم في العملية السياسية فقط هو الذي يجعل من الممكن تحقيق تحسن دائم في الحالة الإنسانية، وفي الأجل الطويل، التمكين من العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين. وكما يعلم المجلس، فإن فرنسا تلتزم التزاما كاملا بتحقيق تلك الغاية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الشاملة التي قدمها السيد مارك لوكوك بشأن شدة الحالة الإنسانية في سورية، التي تفاقمت بسبب الأحوال الجوية القاسية.

تتابع بيرو بقلق بالغ تطور الأحداث في سورية وأثرها على السكان المدنيين. إن التغيير في توازن القوى الذي شهدناه في الأشهر الأخيرة، لم ينعكس حتى تاريخه في وقف دائم للأعمال العدائية، في حين لا تزال المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها تقدم بصورة مقيدة. فهناك ١١,٧ مليونا من السوريين الذين يحتاجون إليها. ونلاحظ مع القلق أن سيطرة هيئة تحرير الشام في الأسابيع الأخيرة على مناطق في شمال غرب سورية قد تؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف ومعاناة المدنيين، بالنظر إلى تجاهل الجماعة الواضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان، بالنظر إلى ذلك السيناريو الحساس، الحيلولة دون أن تصبح إدلب ساحة مأساة إنسانية جديدة وأحد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار. وتعيد بيرو التأكيد، في ذلك الصدد، على إدانتها الشديدة للإرهاب وعلى أهمية تقديم مرتكبي تلك الأعمال للعدالة، مع التشديد كذلك على أن مكافحة هذه الآفة لا يمكن أن يستخدم كوسيلة لتبرير تعريض حياة أكثر من ٣ ملايين شخص – معظمهم من النساء والأطفال – للخطر.

وكذلك نود أن نركز الاهتمام على الحالة البائسة التي يواجهها ٤٢ ٠٠٠ نازح في ركبان، حيث ثمة نقص في إمدادات الغذاء والمياه النظيفة واللوازم الطبية. وقد فقد ثمانية أطفال أرواحهم في ركبان في الشهر الماضي وحده. وبالنظر إلى هذه الظروف الخطيرة، نحث السلطات السورية على التعجيل بمنح التراخيص ذات الصلة للأمم المتحدة حتى تتمكن من تقديم المساعدة الإنسانية في ركبان بطريقة مستدامة. وكذلك نشدد على الدور الرئيسي للجهات الفاعلة الحكومية الموجودة في المنطقة في دعم تلك الجهود.

ونود أن نبرز، بالإضافة إلى ذلك، الروح المهنية والشعور بالواجب لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من بين الجهات الأخرى، المنتشرة في سورية. ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي لديها موارد أكبر وتلك الملتزمة بالسلام والاستقرار، دعم تلك الجهود. وذلك يعني، على المدى القريب، ضمان تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به بالنسبة لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام ٢٠١٩.

وأخيرا، يجب علينا أن نشير، في ضوء سيناريو عدم اليقين الذي يخيم على الشعب السوري، إلى الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويجب على جميع الأطراف السورية، ولا سيما الحكومة، أن تشارك مشاركة بناءة في هذا الصدد، إلى جانب المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد غير بيدرسن، الذي نعيد تأكيد دعمنا الكامل له.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. إن الصين تعلق أهمية كبيرة على الوضع الإنساني في سورية. ونثني على الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على جهودها الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في سورية.

ما زال ١٢ مليون شخص، من بين ما يقرب من ٢٠ مليون شخص يعيشون في سورية اليوم، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وما زال الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد هشا. والظروف السائدة في مخيمات اللاجئين في ركبان تثير القلق. وتواجه الحالة الإنسانية - الخطيرة بوجه خاص الآن وقد حل فصل الشتاء - خطر حدوث المزيد من التدهور. وإذ عادت أعداد كبيرة من النازحين إلى ديارهم في سورية، أصبحت صيانة وإعادة بناء المساكن وإمدادات المياه والشبكة الكهربائية وغيرها من الهياكل الأساسية، فضلا عن إزالة الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، أولوية ملحة.

وفي الوقت نفسه، ما زالت الحالة العامة في سورية، ولا سيما الحالة الأمنية، تشهد استقرارا وتسود بيئة أكثر ملاءمة لتحسين الحالة الإنسانية في الميدان. وستتطلب وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ضمانات أمنية لمواصلة تقييم الحالة الإنسانية على الأرض وإيصال الإمدادات الإنسانية والاضطلاع بالأنشطة الأخرى.

ويجب أن تهتم الأطراف السورية بمستقبل البلد ورفاه شعبه، وأن تواصل التقيد بقرارات المجلس وأن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا، وأن تضمن استمرار تحسن الوضع الأمني وتهيئة الظروف للمزيد من التخفيف من حدة الحالة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل زيادة التمويل والمساعدة المادية للشعب السوري. وينبغي أن يتم تكييف وتحسين عمليات المعونة الإنسانية بشكل دينامي، في ضوء التغييرات التي طرأت على الاحتياجات الإنسانية.

ومن الضروري أن تراعي المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الإغاثة الإنسانية والأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، فضلا عن ضمان حصول الأشخاص المحتاجين إلى الإغاثة الإنسانية في جميع المناطق في سورية عليها في الوقت المناسب. ويتعين وضع العمليات في هذا الصدد تحت إشراف الأمم المتحدة في جميع مراحل العملية، مع زيادة الشفافية وإيلاء الاهتمام بتعزيز التنسيق مع الحكومة السورية. وينبغي زيادة الدعم المقدم للاجئين السوريين والبلدان المضيفة لهم لتيسير عودة اللاجئين وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

لقد ظل موقف الصين ثابتا في أن المفاوضات السياسية هي السبيل الوحيد لحل المسألة السورية. وسيتطلب التخفيف الأساسي للحالة الإنسانية على الأرض إحراز المزيد من التقدم في الاضطلاع بعملية سياسية جادة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة السانحة حاليا، ويدعم بقوة دور الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي ويقدم دعمه لعمل المبعوث الخاص المعين حديثا للأمين العام، ويحترم سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ويدفع الأطراف السورية إلى دعم مبدأ الملكية السورية والقيادة السورية، والتقيد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والسعي إلى إيجاد حل عن طريق المفاوضات - حل يحظى بتوافق آراء جميع الأطراف.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يشاركوا في مشاورات شاملة لتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، ويهنئ السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الممتازة.

تشعر كوت ديفوار بالقلق على نحو خاص إزاء تجدد القتال في منطقة شمال غرب سورية، التي كان يبدو أن السلام قد

استُعيد فيها بصورة تدريجية في أعقاب توقيع الاتحاد الروسي وتركيا، في ١٧ أيلول/سبتمبر، على الاتفاق المنشئ للمنطقة المنزوعة السلاح. وفي أعقاب الادعاءات باستخدام الجماعات المسلحة للأسلحة الكيميائية في حلب والسيطرة التامة على مقاطعة إدلب من جانب الجماعة الجهادية ''حياة تحرير الشام''، أصبحت هذه الحالة عائقا خطيرا أمام عملية السلام الجارية. كما تشكل تهديدا حقيقيا للأحوال المعيشية لملايين المدنيين الذين يعيشون في المنطقة، التي تواجه بالفعل أزمة إنسانية، إذ أن أكثر من مليوني شخص محرومون فيها من الغذاء والمياه والرعاية الصحية.

وعلاوة على مقاطعة إدلب، هناك مناطق أخرى أيضا في أمس الحاجة للمساعدات الإنسانية. فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، قتل ثمانية أطفال على الأقل في ركبان، وهو أحد مخيمات الأشخاص المشردين في جنوبي سورية، بينما مات سبعة آخرين أثناء فرار عائلاتهم من أحد معاقل الجهاديين في جنوبي سورية. ويدين بلدي الهجمات والتهديدات المستمرة التي يتعرض لها المدنيون، فضلا عن القيود المفروضة على حرية تنقلهم في جميع أنحاء سورية.

وتؤكد كوت ديفوار مجددا على ضرورة كفالة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية على نحو آمن وسريع ومستدام وبلا عوائق بغية تقديم المساعدة الضرورية إلى السكان المنكوبين في سورية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقيام مجلس الأمن، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بتجديد ولاية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية لعام آخر.

ويشيد وفد بلدي أيضا بجهود الاتحاد الأوروبي التي أدت إلى اعتماد ميزانية للمعونة الإنسانية بمقدار ١,٦ بليون يورو في عام ٢٠١٩، سيُستخدم جزء منها للتخفيف من حدة الأزمة في الجمهورية العربية السورية ومساعدة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، تذكر كوت ديفوار جميع أطراف النزاع بالتزاماتهم باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين.

وتعتقد كوت ديفوار أن المعونة الإنسانية لسورية، التي تكتسي أهمية حاسمة للسكان المكروبين، ستيتم إيصالها على نحو أكثر فعالية إذا تم التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة في البلد. ولذلك، فإننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية والالتزام التزاما حازما بتنفيذ أحكام الاتفاق المنشئ للمنطقة المنزوعة السلاح في محافظة إدلب.

واقتناعا من بلدي بأن النزاع السوري لا يمكن حله عسكريا، فإنه يحث الأطراف المتحاربة على اختيار مسار التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة والاعتماد على عمليتي سوتشي وأستانا.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يدعو أيضا الأطراف في النزاع إلى الاتفاق على تفعيل إنشاء اللجنة الدستورية المكلفة بوضع دستور جديد.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطته القيمة والمفصلة بشأن الحالة الإنسانية في سورية، ومن خلاله، إلى جميع موظفي الأمم المتحدة على ما يقومون به من عمل ممتاز لمساعدة أبناء الشعب السوري الذين هم في أشد الحاجة إليها. كما نشكر البلدان المجاورة لسورية على ما تقدمه من مساعدة، فضلا عن المشاركين في الصياغة بشأن هذه المسألة على عملهم. وأعتقد أن مشاركة ١٠ أعضاء منتخبين في الصياغة بشأن هذه المسألة تشكل مثالا جيدا للغاية. وآمل أن يستخلص الأعضاء الخمسة الدائمون العبرة المتمثلة في أن بمقدورهم العمل مع الأعضاء ال ١٠ المنتخبين في القيام بالصياغة بشأن مسائل أخرى، مثل حفظ السلام والجزاءات.

إن النزاع في سورية يستعر بلا هوادة منذ أكثر من ثمانية أعوام، مات فيها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ سوري – حوالي ٣ في المائة من السكان في غضون ثماني سنوات فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٦,٢ مليون شخص – ٣٤ في المائة من السكان – شُردوا داخليا، و ١١,٧ مليون سوري – ٦١ في المائة – في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وإذا أضفنا إلى ذلك تدمير الهياكل الأساسية المادية والمدرسية – المدارس والمستشفيات والمصانع – وملايين المعاقين بسبب الحرب وملايين اللاجئين في أراض أجنبية، يمكننا أن نتساءل عما إذا الأمر يستحق ذلك. فهل كان الأمر يستحق ذلك؟ وإذا نظرنا إلى الدمار في منطقة واحدة فقط – في العراق واليمن وليبيا – يمكننا أن نتساءل عما إذا كان بمقدور مجلس الأمن إيجاد سبيلا أفضل لتسوية تلك النزاعات. ففي نهاية المطاف، يجب إنهاؤها كافة عن طريق المفاوضات السياسية، وجلوس الأشخاص حول الطاولة. فلماذا إذن ندمر منطقة شاسعة كهاته بمستوى الدمار الذي شهدناه خلال الحرب العالمية الثانية في أوروبا وآسيا؟ ونأمل ألا نشهد أبدا أي منطقة تعاني هذا الحجم من الدمار. ونأمل أن هذا هو الدرس الأخير لمجلس الأمن. وينبغي ألا نقوم بتدمير مناطق أخرى. وآمل ألا يحدث ذلك في أفريقيا، أو في أي مكان آخر. وأعتقد أن الشرق الأوسط درس جيد مفاده أننا بحاجة لإيجاد سبل أفضل لحل النزاعات.

بما أن هذه هي أول مداخلة لوفد بلدي بشأن هذه المسألة، أود أن أثني على الأمم المتحدة ووكالاتها على كل ما قامت به من أجل إغاثة الشعب السوري، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق العمليات عبر الحدود لإيصال السلع الأساسية، مثل الغذاء والمعونة الطبية. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا ما جاء في بيان الأمين العام، في تقريره لشهر كانون الأول/ديسمبر (S/2018/1104)، بأنه لن يكون بمقدور الأمم المتحدة، بدون عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، الوصول إلى السكان المحتاجين الذين لا يمكن الوصول إليهم بوسائل أخرى. وفي هذا الصدد، ندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحت قيادة السيد لوكوك، إلى مواصلة عمله الجيد في تنسيق برنامج المساعدة الإنسانية في سورية، وبخاصة فيما يتعلق بمساعدة النساء والضعفاء والأطفال.

كما نطلب أن يواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمل مع حكومة سورية على مستويات متعددة من أجل التعجيل بتقديم رسائل الترخيص والتيسير مع جميع الضمانات اللازمة لتمكين القوافل من الوصول إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، دون أي عراقيل، على النحو المبين في القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، نود أن نشكر روسيا وتركيا على تعاونهما، والشركاء في التحالف على اقتراح توفير الحماية الذي ذكره السيد لوكوك في إحاطته الإعلامية اليوم. ونرحب أيضا بالمساهمات المالية المقدمة إلى خطة الاستجابة الإنسانية الحالية.

ترى جنوب أفريقيا أن الأزمة الإنسانية في سورية تتأثر كثيرا بالحالة السياسية في البلد وأن الحالة الإنسانية المتردية لا يمكن تحسينها بدون إحراز تقدم على الجبهة السياسية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا على تأييدنا لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وخريطة الطريق للمستقبل السياسي لسورية. ونود أن نرحب بتعيين السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام. ويسرنا أن نلاحظ أنه قد بدأ بالفعل عمله بجدية من خلال إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة. ونحن نتطلع إلى السماع منه في شباط/فبراير بشأن العملية السياسية.

وتود جنوب أفريقيا حث جميع الأطراف، إلى جانب مجلس الأمن، على العمل من أجل الإسراع بإنشاء لجنة دستورية شاملة للجميع ومتوازنة ودعوتها إلى الاجتماع. وسيمثل ذلك إحراز تقدم في الحوار السياسي وخطوة في الاتجاه الصحيح من

أجل تسوية سياسية مستدامة عن طريق التفاوض للحالة في سورية. ونؤكد على رأينا بأن الحل المستدام الوحيد للحالة في سورية هو حل سياسي تفاوضي من خلال حوار شامل للجميع بقيادة سورية ترمي إلى تحقيق الانتقال الذي يجسد إرادة الشعب السوري مع ضمان الحماية لجميع السوريين.

وأخيرا، ترفض جنوب أفريقيا تماما أي دعوة إلى التدخل العسكري الخارجي أو تغيير النظام أو أي عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال جنوب أفريقيا ترى أن الديمقراطية هي حق مُسَلَّمٌ بِهِ للشعب السوري، ومن ثم فهي تظل مقتنعة بأنه في مجتمع معقد ومتنوع مثل المجتمع في سورية لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. إن المفاوضات السياسية هي السبيل الوحيد.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الشاملة. ونثني على الجهود التي يبذلها ونؤيده تأييدا كاملا.

لقد جلب النزاع الدائر في سورية معاناة هائلة للسكان المدنيين. واليوم، علينا أيضا أن نشدد على ظروف الشتاء الصعبة للغاية حيث يحتاج الملايين من الناس إلى المساعدة الأساسية. إننا نشعر بقلق عميق إزاء الأثر السلبي مؤخرا للنزاع المسلح على المدنيين في مناطق عديدة من سورية، ولا سيما في الجزء الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد. وينبغي لأي عمليات عسكرية، بما في ذلك تلك الرامية إلى مكافحة الإرهابيين، أن تتواءم تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل الحيلولة دون الإضرار بالآلاف من المدنيين. إن حماية المدنيين ليست خيارا؛ بل التزاما قانونيا لجميع أطراف النزاع. وينبغي أن يخضع الذين يأبون توفير هذه الحماية للمساءلة.

وفي محافظة إدلب والمناطق المحيطة بها، حيث يظل مصير نحو ٣ ملايين شخص يتوقف على ضبط النفس الذي تمارسه الأطراف، لا يزال القصف والقتال اللذين وقعا مؤخرا في مناطق داخل المنطقة المجردة من السلاح وحولها يتسببان في وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، وتشريد السكان المدنيين. ويساورنا القلق أيضا إزاء خطر التصعيد العسكري، وبالتالي كارثة إنسانية كبيرة أخرى. ولا يزال المدنيون في إدلب والمناطق المحيطة بها يواجهون مجموعة من التهديدات المتعلقة بالحماية واستمرت الاحتياجات الإنسانية الضخمة. وفي هذا السياق، نرى أن الاتفاق بين روسيا تركيا منطقة تخفيف التوتر في إدلب خطوة حاسمة نحو تفادي كارثة إنسانية. وفي الوقت نفسه، علينا أن نؤكد – للأسف مرة أخرى – على أنه يجب على جميع أطراف النزاع أن تكفل التنفيذ الكامل للاتفاق.

ونكرر دعوتنا لجميع أطراف النزاع إلى تنفيذ وقف إطلاق النار من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية على كامل أراضي سورية. وعلى الرغم من التغيرات في السيطرة على الأراضي داخل سورية، لا يزال السماح بإيصال المساعدات الإنسانية مهما جدا، لا سيما في شمال سورية. أولا، ينبغي توفير إمكانية الوصول إلى المناطق ذات الأولوية – مثل منطقة ركبان، فضلا عن المناطق التي تغيرت الجهو التي تسيطر عليها في الآونة الأخيرة – بما في ذلك إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود. ومثلت أول قافلة إلى الركبان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وينبغي لنا أن نؤكد مع ذلك أن معناها كان رمزيا إلى حد ما عندما نأخذ جميع الاحتياجات في الاعتبار. ولذلك، فإننا نتطلع إلى التعجيل بالموافقة على رسالة تيسير من جانب السلطات السورية من أجل تسيير القافلة الثانية التي تشتد الحاجة إليها.

ولئن كنا تشدد على واجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من جانب جميع أطراف النزاع، فإننا نصر على اتخاذ تدابير عملية للتخفيف من معاناة المدنيين.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ويبقى الاتفاق السياسي يشكل السبيل الوحيد نحو إحلال السلام. ويتطلب هذا عملية انتقال سياسي حقيقية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وفي هذا السياق، أود أن أعرب التأييد الكامل للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن. ويكتسي إحراز تقدم ملموس في التغلب على الجمود في العملية السياسية أهمية بالغة.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*):أود أن أبدأ، إذا أذنتم لي، بالترحيب ببلجيكا وألمانيا في دورهما كمشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية إلى جانب الكويت، وبشكر الكويت والسويد لما يبذلانه من جهود عظيمة، ولا سيما تجديد القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٥)، بشأن تقديم المعونة عبر الحدود إلى سورية، في كانون الأول/ديسمبر لمدة سنة أخرى. أود أيضا أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام السيد بيدرسن وعن اعتقادنا دوما بأن الحل السياسي هو الوحيد الذي يمكنه تحقيق السلام المستدام استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

واليوم، سأركز تعليقاتي على المسائل الإنسانية. وأود أن أسترشد بالنقاط الأربع التي أثارها وكيل الأمين العام مارك لوكوك.

أولا، في شمال غرب سورية، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء تزايد وجود هيئة تحرير الشام والآثار المترتبة على أي زيادة في أعمال العنف على الاستجابة الإنسانية الجارية. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الـ ٣ ملايين شخص الضعفاء في المنطقة – يعتمد أكثر من مليونين منهم بشكل كلي تقريبا على المعونة عبر الحدود. لقد شُرد خمسون في المائة من سكان تلك المنطقة من ديارهم، وأحيانا عدة مرات، مما يستنزف الموارد الشحيحة إلى الحد الأقصى ويضع مزيدا من الضغط على المجتمعات المحلية المضيفة. يجب ألا نغفل عن المخاطر. لقد تكلم وكيل الأمين العام لوكوك بشأن الأثر الإنساني الكارثي إذا وقع تدخل عسكري. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي فاوضت عليه روسيا وتركيا.

ولا تزال حالة سكان ركبان الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٤٢ شخص تشكل مصدر قلق بالغ. لقد مات ثمانية أطفال في الشهر الماضي. ومن ثم فإن الحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية. ومن الجدير بالترحيب أن نسمع أن تم منح الموافقات الشفوية وتقديم الضمانات الأمنية. ويجب الآن تنفيذ هذا ميدانيا وفي الواقع. إن القافلة الثانية مهمة للغاية، لكنها لوحدها لن تحل المشكلة. يجب أن ينصب تركيزنا على كفالة إمكانية وصول الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني. وهذا يعني إمكانية وصول الأمم المتحدة كي تقيّم الاحتياجات بصورة مستقلة، وتقوم بإيصال المساعدة ورصد أثرها. ونحث السلطات السورية ومن لهم نفوذ عليها التأكد من حدوث ذلك. وفي ٢٠١٨، طلبت الأمم المتحدة من السلطات السورية القيام بـ ٣٨٢ ١ بعثة. ولم تتم الموافقة على أكثر من نصفها. وينبغي لنا جميعا أن نتفق على أن هذا الأمر غير مقبول.

وأود أن أقول أعرب عن اتفاقي مع تعليق السفير الروسي القائل بأن تسييس المساعدة الإنسانية أمر غير مقبول. وفي هذا الصدد، تشعر المملكة المتحدة ببالغ القلق إزاء الظروف السائدة في المناطق التي كان تسيطر عليها المعارضة سابقا وأصبحت الآن تحت سيطرة النظام. ولا أساس من الصحة للادعاءات عن عودة الحياة إلى طبيعتها هناك. فالناس هناك مهددون بخطر الاحتجاز التعسفي والتجنيد الإجباري والتمييز القائم على المواقف تجاه النظام الأسد. ومن الواضح أن تلك ليست بيئة مواتية للعودة المأمونة والكريمة والطوعية للاجئين – وهي الشروط التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويعيش ما يقارب ثلث السكان الذين يقيمون في المناطق التي اختلفت السيطرة فيها في العام الماضي حاليا في ما يسمى بالمناطق التي يصعب الوصول إليها. وهي مناطق يصعب الوصول إليها إلا لأن السلطات السورية لا تسمح بوجود مستمر لوكالات العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة في تلك المناطق. وهذا ما يجعل الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية ماسة وملحة. وهذا أمر غير مقبول أيضا. ولا ينبغي تسييس المساعدة الإنسانية من قبل النظام السوري.

وستواصل المملكة المتحدة من جانبها تمويل المساعدة الإنسانية حسب الحاجة وليس بموجب أي معايير أخرى. وقد وزعت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تلك الأموال المقدمة من المملكة المتحدة في جميع أنحاء سوريا على النحو المبين في مختلف الوثائق والتقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره. وما تزال الأزمة السورية أكبر هدف للاستجابة الإنسانية من جانب المملكة المتحدة. وخصصنا لذلك الغرض ٣,٥ بليون دولار منذ عام ٢٠١٢ بما في ذلك تعهد جديد يزيد على ٤٥٠ مليون دولار في آخر مؤتمر لإعلان التبرعات عقد في بروكسل.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأنني أتفق تماما مع تعليقات السفير الفرنسي بشأن إعادة الإعمار.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن شعوره بالامتنان لعقد هذه الجلسة، وللسيد مارك لوكوك وجميع أعضاء فريقه للعمل الذي يؤدونه. ونؤكد له مرة أخرى الدعم المتواصل من جانب حكومة غينيا الاستوائية لأنشطة المنظمات الإنسانية في سوريا، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

وفي حين أن من الصحيح القول بأن النزاع الدائر في سوريا قد خف إلى حد ما، فلا تزال الاشتباكات الجارية في الشمال والجنوب الشرقي من البلد تتسبب في سقوط الكثير من الضحايا وتدمر البنية التحتية المدنية، علاوة على تشريد عدد كبير من السكان. ولا شك أن الهجمات المدفعية العشوائية على المدنيين والأهداف المدنية، بغض النظر عن الجهة المسؤولة عنها، تؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وتؤكد مجددا الحاجة إلى الحماية المدنية. وعلاوة على ذلك، لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من القتال محدودا جدا. وفي الوقت نفسه تشعر حكومة غينيا الاستوائية بقلق بالغ إزاء استمرار معاناة المدنيين المقيمين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وكما أكد السيد لوكوك من قبل، فإن مصير ملايين السوريين يعتمد على ممارسة ضبط النفس من جميع الأطراف. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من بذل مزيد من الجهود لحماية السكان المدنيين.

ولا تزال هناك شواغل أيضا فيما يتعلق بحماية الأشخاص الذين تم نقلهم إلى مخيمات المشردين. فمخيم ركبان، كما تم التشديد عليه في هذه الجلسة، يؤوي نحو حوالي ٤٢ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا. وهؤلاء هم بحكم الواقع عبارة عن رهائن للفصائل الإرهابية الناشطة في المنطقة، ويواجهون الآن انخفاضا حادا في درجات الحرارة إلى جانب عدم الاهتمام بهم. وكما شدد وكيل الأمين العام لوكوك، فقد توفي ٨ أطفال خلال شهر واحد فقط، لم يبلغ عمر معظمهم أربعة شهور بسبب البرد وقسوة الظروف المعيشية. وربما يعاني مزيد من الأطفال من المصير نفسه في الأسابيع المقبلة إذا لم يحصلوا على المساعدة الطبية والحماية والمأوى.

وفي ظل هذه الأوضاع القاسية، تعرب غينيا الاستوائية عن سرورها بالعملية الجارية لنشر قافلة إنسانية ثانية في ركبان، على النحو الذي أوصت بها أفرقة الأمم المتحدة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/1104). ونحث أيضا جميع أطراف النزاع على ضمان نشر القافلة الإنسانية في ركبان على وجه السرعة،

بما في ذلك نشر المستشفيات المتنقلة وفقا للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

ويجب ألا يكون الإعلان عن الانسحاب التدريجي لقوات الولايات المتحدة من سوريا بمثابة ضوء أخضر لاندلاع المزيد من الاشتباكات. ومن شأن هجوم تركي على ميليشيات وحدات الحماية الشعبية الكردية أن يزيد من تفاقم الوضع الحربي. وينبغي أن نتذكر أن الأولوية في كل من شمال وجنوب شرق سوريا هي تحييد جميع الفصائل الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.

ومن الأدلة على أهوال الحرب وضرورة وضع حد لهذا النزاع المستمر، الارتفاع الكبير في المبالغ المدفوعة حتى الآن لأجل إعادة بناء البلد – نحو ١٠٩ مليون دولار – وإحصاءات الخسائر المقلقة للنزاع بما فيها ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل منذ بداية الحرب وما يزيد على ٦ ملايين من المشردين في أنحاء البلد وأكثر من ٥ ملايين من المشردين في جميع أنحاء العالم، علاوة على ما يزيد على ٦ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وغيرها من الإحصاءات.

ختاما، وإذ تقترب السنة الثامنة لهذا النزاع من نهايتها، فإن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة في سوريا هو إيجاد حل سلمي ودبلوماسي، على النحو الذي تم التشديد عليه. ولا بد من وضع حد لهذا النزاع الفظيع لما يحقق مصلحة الشعب السوري ومستقبل المنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

أشكر السيد مارك لوكوك على تقريره وعلى العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتلبية احتياجات ما يزيد على ١١ مليون شخص متضرر من النزاع في سورية. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة للتحدث عن هذا الموضوع، فإنني أود أن أنوه وأشيد بالسيد لوكوك وفريقه وغيرهما من الموظفين الكثر العاملين في الميدان.

ولا يزال الوضع الإنساني في سورية مثيرا للقلق الشديد. ولا تزال أزمة الأشخاص المشردين مستمرة في ذات الوقت الذي توجد فيه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى المتضررين. وبالتالي، فإن عدد الأشخاص الذين تمس حاجتهم إلى المساعدة ما زالت تشهد تصاعدا مثيرا للقلق. وأعتقد أن هذه الحالة قد بيّنها لنا بوضوح تام السيد لوكوك خلال الإحاطة التي قدّمها، فضلا عن التقارير التي ترد إلينا من مختلف الجهات الإنسانية الفاعلة في الميدان، والتي تعمل في ظروف بالغة التعقيد، سواء بالنسبة للأشخاص المتضررين، أم لموظفي تلك الجهات نفسها.

وما برحنا نستمع باهتمام إلى التحذيرات المتكررة من التحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في الاستجابة وتقديم المساعدة بصورة مستمرة وبناء على الحاجة الفعلية وفي التزام صارم بمبادئ العمل الإنساني. وتكتنف هذا في كثير من الأحيان معدلات عالية من الخطر وانعدام الأمن. وأنوه أيضا بالجهود المبذولة لمساعدة ملايين الأشخاص المشردين وآلاف الأشخاص الذين ما زالوا يسعون إلى توفير ظروف حياة أفضل لأسرهم. ونتشاطر أيضا الشواغل المعرب عنها سلفا في هذه الجلسة فيما يتعلق بحماية المدنيين، خاصة في المناطق التي شهدت أعمالا عدائية مؤخرا، ولا سيما الحاجة إلى ضمان استمرار تقديم المساعدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وفيما يتعلق بمشكلة الوصول عموما.

وعليه، سأركز تعليقاتي على النقاط الثلاث التي ذكرتها لتوي.

أولا، نحيط علما، باهتمام وشعور بالقلق العميق، بتحديات الحماية الناشئة عن تشريد المدنيين من جراء الأعمال العدائية في كثير من المناطق في البلد، حيث أرغم نحو ٢٥ ٠٠٠ منهم على الفرار من ظروف مروعة وقد تفاقمت أكثر بسبب قسوة الشتاء وهطول الأمطار الغزيرة خلال الأسابيع القليلة الماضية. وتشير بعض التقارير إلى أن تلك الظروف قد أودت بحياة سبعة

أطفال. وعليه، فإننا ندعو، وعلى وجه الإلحاح، جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ وحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وفقا للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ويجب على أطراف النزاع أيضا السماح بحرية تنقُّل السكان عقب إجراء التحقيقات المرعية اللازمة لنقلهم إلى أماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن بأنه يجب احترام كرامة هؤلاء السكان، وحقهم في أن يقرروا أين يذهبون بعد أن أجبروا على ترك ديارهم والتخلي عن ممتلكاتهم. وإضافة إلى ذلك، يبدو لنا أنه بحلول هذا العام، ينبغي للعمل الإنساني في معظم أنحاء البلد أن يدعم المجتمعات المحلية التي تأمل تدريجياً في إعادة بناء حياتها والعمل على تهيئة البيئة المواتية للتنمية وحصول الفئات الضعيفة من السكان على الخدمات الأساسية.

ثانياً، فيما يتعلق بمخيم الركبان، فإننا ننظر نظرة إيجابية إلى الترتيبات الجارية من أجل إيصال المعونة التي تشتد الحاجة إليها إلى الآلاف من الناس هناك. إن الحالة المزرية التي رأيناها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قد تفاقمت بسبب بدء الشتاء والافتقار إلى المرافق الصحية والعاملين فيها لرعاية المرضى، ولا سيما الأطفال. يجب تقديم المساعدة على سبيل الاستعجال. ولذلك نحثّ السلطات المعنية على أن تولي أقصى درجة من الاهتمام لهذه المسألة من أجل التخفيف من معاناة هؤلاء السكان في مجالات الصحة، والأمن الغذائي، والأدوية، ومياه الشرب، والمواد الأساسية الخاصة بفصل الشتاء. ويجب المحافظة على إمكانية الوصول إلى تلك المناطق النائية جدا على أساس تقييم الاحتياجات، بحيث يمكن أن تصل هذهالمساعدات إلى تلك المناطق حيث تمس الحاجة إليها.

ثالثاً، في سياق جديد، وحيث أن ٥٤ في المائة من الذين لديهم احتياجات ملحة موجودون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نعمل جاهدين على زيادة القدرات الوطنية لتلبية تلك الاحتياجات. ونعتقد أن من المهم إدماج المجتمعات المحلية المتضررة في تلك العملية، بحيث تصبح عناصر فاعلة في تعافيها الذاتي وأن نوفر لها الظروف اللازمة لبناء مستقبل جديد. ولا يفوتني أن أذكّر هنا بالدور الرئيسي الذي ستقوم به المرأة السورية في تلك العملية. وكخطوة هامة، ندرك أن من الضروري التمكن من إجراء عمليات تقييم للاحتياجات. وبهذه الطريقة، سنمهّد الطريق لإعادة التأهيل الشامل وبناء قدرة تلك المجتمعات على الصمود.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لن يتسنى التوصل إلى تسوية للأزمة التي يواجهها الشعب السوري إلا بعد تهيئة الظروف لتسوية سياسية في البلد، على أساس مبادئ الشمول والحوار البنّاء، ما يؤدي إلى حلول للسوريين وبقيادتهم بمشاركة جميع قطاعات المجتمع السوري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أرحب بوجود السيد لوكوك معنا اليوم وأن أشكره على الإحاطة التي قدمها للسادة أعضاء المجلس.

لم يدخر بلدي، ومنذ بداية الحرب الإرهابية التي فرضت علينا، أي جهد للقيام بواجبه في تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية للسوريين ممن تأثروا من جراء هذه الحرب الإرهابية غير المسبوقة. كما حرص بلدي دائماً على التعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المجال الإنساني في إطار المبادئ التوجيهية التي أرساها قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، وفي مقدمتها مبدأ احترام السيادة الوطنية للدول. وبناء على ذلك، اتخذت الحكومة السورية جملة من الإجراءات التي مكّنت الأمم المتحدة من العمل في سورية على مدى سنوات الأزمة بكل فاعلية وأمان، وتوسيع نطاق أنشطتها الإنسانية بشكل مضطرد

وفاعل. وأشدد على كلمتي ’’فاعلية‘‘ و’’أمان‘‘، لأنه على امتداد السنوات الثماني التي تشكّل ما يسمّى اعتباطاً ’’الأزمة السورية‘‘، لم يتعرّض أحد من العاملين الإنسانيين الأمميين للخطر في بلدي، طبعاً هذا الكلام لم يكن مجاناً، لأن الكثير من ضباطنا وجنودنا ورجال قواتنا المسلحة دفعوا من حياتهم ثمناً لحماية الموظفين الأمميين.

وأؤكد هنا من جديد أن الحكومة السورية مستعدة لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ذات النوايا الصادقة لتحسين الوضع الإنساني، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية، وتوفير البيئة المناسبة لعودة اللاجئين والمهجّرين السوريين إلى وطنهم بأمان وكرامة. بمعنى أنه يجب ألا ننسى أن هناك تنمية مستدامة يجب أن تتم وتجري في سورية بشكل يوازي المساعدات الإنسانية، ويجب ألا نفصل هذين المسارين عن بعضهما البعض. هنا تتضح وتتبين لكل ذي بصيرة من لديه نوايا سليمة تجاه بلدي ومن لديه نوايا سيئة تجاه بلدي.

لقد اتخذ مجلسكم هذا ثماني قرارات حول الوضع الإنساني في سورية، وعقد مئات الاجتماعات، ونظر فيما يقارب الستين تقريراً حول الوضع الإنساني في سورية، إلا أن جميع هذه القرارات والاجتماعات والتقارير ستبقى قاصرة عن الإسهام في التخفيف من المعاناة التي يتحملها الشعب السوري ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء معاناة السوريين. وأود هنا أن أشير إلى النقاط التالية التي يمكن أن تساعدكم على فهم هذه الأسباب الجذرية الكامنة وراء معاناة السوريين، وهي المعاناة التي تحدثتم عنها للتو في بياناتكم جميعاً.

أولاً، إننا على ثقة بأنه كان بمقدورنا سوياً تحقيق إنجازات أكبر، في حال التزم بعض الشركاء في الأمم المتحدة منذ البداية بمبادئ العمل الإنساني، لا سيما الحيادية وعدم التسييس والتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية باعتبارها الطرف الأساسي المعني بتلبية احتياجات السوريين، بما في ذلك من قبل أعضاء مجلس الأمن حاملي ’’القلم الإنساني‘‘ الخاص بسورية، والذي لم يبادر أي منهم بالتنسيق والتشاور مع الجانب السوري. وفي هذا الإطار، نُعرب عن ارتياحنا للقاءات الإيجابية والحوار الصريح المتواصل مع السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومع غيره من ممثلي الأمانة العامة، سواء في دمشق أو هنا في نيويورك، والتي نأمل أن تشكل أرضية جيدة لتحقيق تقدم ملموس خلال العام الحالي في العمل الإنساني والتنموي بعيداً عن الضغوط السياسية وإملاءات المانحين. نحن نرى في العمل الإنساني فعلاً نبيلاً وليس عقداً للإذعان السياسي.

ثانياً، لقد طالبنا على مدار السنوات الماضية معدي تقارير الأمم المتحدة بعدم تضمين تقاريرهم معلومات مستمدة مما يسمى ’’بالمصادر المفتوحة‘‘، أو من وسائل الإعلام الغربية والعربية المعادية لبلدي. ونبهنا مراراً إلى خطورة استناد بعض الدول الأعضاء في مقارباتها للوضع في سورية إلى أسس خاطئة وتقارير مغلوطة ومعلومات مشبوهة. ولقد أثبتت الأيام وجاهة موقفنا هذا، وقدّمنا لكم القرائن على ذلك في العديد من الرسائل والبيانات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اختلاق قصة الطفل عمران في حلب، والطفل حسن دياب في دوما، وكذلك قيام وزارة الداخلية المصرية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بضبط ٥ أشخاص وطفلين كانوا بصدد تصوير مشاهد دموية مفبركة في مدينة بورسعيد المصرية لكي تعرض هذه المشاهد لاحقاً على أنها في مدينة حلب السورية،

طبعاً هذا ناهيك عن الفبركات العديدة لما يسمى ’’بالخوذ البيضاء‘‘، بإيعاز من استخبارات دول غربية حول الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية، كي تقوم دول دائمة العضوية في هذا المجلس بارتكاب العدوان تلو العدوان على بلدي من خارج إطار الشرعية الدولية. .

وأود هنا أن أشير إلى قرينة جديدة تتمثل في إعلان مجلة دير شبيغل الألمانية أن مراسلها كلاس ريلوتيوس، هذا هو اسمه،

الحاصل على جوائز عالمية كان يقوم بفبركة الأنباء وتلفيق التقارير الإخبارية ضمن مواده الإعلامية حول الأزمة في سورية. أي أن المرآة الألمانية، دير شبيغل معناها بالعربي المرآة، لم تعكس الصورة كما هي.

ثالثا، إن إنهاء معاناة السوريين تتطلب من بين جملة أمور ما يلي:

أولا، الالتزام التام باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وهي أمور كلها وردت في قرارات المجلس، ودعم جهود الحكومة السورية في المجالين الإنساني والتنموي، والامتناع عن أي ممارسات تمثل انتهاكا لتلك المبادئ السامية، ومنها الترويج للعمل عبر الحدود ومن خلال مكاتب ذات أجندات معادية تمارس أعمالها في دول مجاورة شاركت في انتهاك سيادة بلادي.

ثانيا، التعاون الصادق مع الحكومة السورية في مكافحة ما تبقى من فلول العصابات الإرهابية المسلحة ووقف الدعم الذي تقدمه للإرهاب حكوماتُ دول معروفة. وأؤكد على أن تواجد تنظيم جبهة النصرة المدرج على قوائم مجلس الأمن في إدلب يتطلب توحيد جهود المجتمع الدولي للقضاء على هذا التنظيم الإرهابي وذلك بموجب قرارات المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

ثالثا، إنهاء الوجود اللا شرعي للقوات الأجنبية، الأمريكية والبريطانية والفرنسية والتركية، من على أراضي الجمهورية العربية السورية كافة، وهي القوات التي تدعم الإرهاب وتعيق العمل الإنساني، كما هو الحال بالنسبة لمخيم الركبان الواقع في منطقة التواجد اللا شرعي للقوات الأمريكية ووقف جرائم التحالف الدولي اللا شرعي، التي أدت إلى استشهاد وإصابة آلاف المدنيين السوريين، وغالبيتهم من النساء والأطفال، وتدمير البنى التحتية.

رابعا، الالتزام بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد عدم شرعية التدابير القسرية أحادية الجانب التي أثرت بشكل كبير على حياة السوريين وأعاقت حصولهم على احتياجاتهم اليومية الأساسية والمعيشية. إن هذه التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها تمثل إرهابا اقتصاديا بحق الدول الأعضاء المستهدفة، ومنها بلادي، ووسيلة لزعزعة أمنها واستقرارها من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية بعد إخفاق تدخلاتهم السياسية وممارساتهم العدوانية العسكرية ودعمهم للإرهاب.

تؤكد بلادي التزامها بالحل القائم على العملية السياسية بقيادة وملكية سورية. وقد أكدنا للمبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن، خلال الزيارة التي قام بها إلى دمشق قبل أيام، استعدادنا للتعاون معه من أجل إنجاح مهمته لتيسير الحوار السوري – السوري بقيادة سورية، بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، والذي هو مصلحة سورية بما يؤدي إلى القضاء على الإرهاب وإنهاء التواجد الأجنبي غير المشروع على كامل الأراضي السورية ويحافظ بشكل فعلي على وحدة وسيادة واستقلال سورية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يتوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥